مصادر الدعم الخارجي، بالنسبة الى قيمة المعونات ونسبتها الى الناتج القومي ونصيب الفرد منها. الى جانب ذلك، عانت اسرائيل، ومنذ بضع سنوات، من تجاوز حجم الميزانية لقيمة الناتج القومي الاجمالي، وتجاوز الديون الخارجية لحجم ذلك الناتج بنسبة ٢٥ بالمئة تقريباً. وفي الواقع، اصبحت اسرائيل، اليوم، الدولة الوحيدة في العالم، وربما في التاريخ أيضاً، التي استطاعت ان تستمر، على الرغم من تجاوز ميزانيتها لناتجها القومي لعدة سنوات متتالية.

لذا، يبدو من الواضح ان اوضاع اسرائيل الاقتصادية الجيدة خلال ربع القرن الاول من تاريخها لم تكن اوضاعاً عادية افرزتها عوامل القوة في الاقتصاد الاسرائيلي؛ كما ان ليس بالامكان تفسيرها في ظل ظروف الحرب وعدم الاستقرار التي عاشتها اسرائيل خلال تلك الفترة. وفي الواقع، جاءت انجازات اسرائيل الاقتصادية، خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣، نتيجة لفعل عوامل كثيرة، معظمها سياسي. ومن اهم تلك العوامل:

١ ـ مصادرة أرض وممتلكات عرب فلسطين خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، ومصادرة المزيد من الاراضي والممتلكات العربية، والاستيلاء على مصادر النفط المصرية في سيناء، في العام ١٩٦٧.

٢ ـ الحصول على حوالى ٧٠٠ مليون دولار في السنة من حكومة المانيا الاتحادية، كتعويضات مالية ومعونات عسكرية.

٣ ـ الحصول على ما يقارب مليار دولار سنوياً من اليهود خارج فلسطين، على شكل تبرّعات ومنح وهدايا واستثمارات مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي.

٤ ـ معونات اميركية سخية بلغ مجموعها حوالى ٣,٥ مليارات دولار.

مقوّمات الاقتصاد الاسرائيلي

عند قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، أُجبر حوالى نصف سكان فلسطين على ترك بيوتهم وممتلكاتهم تحت التهديد والارهاب الصهيوني. وفور طرد الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، قامت القوات الاسرائيلية بالاستيلاء على كل الممتلكات التي تركها الفلسطينيون خلفهم. ومنذ ذلك التاريخ، اعتبرت اسرائيل الممتلكات الفلسطينية جزءاً من الاقتصاد الاسرائيلي؛ كما اعتبرت الدخول، من تأجير البيوت والمصانع والاماكن التجارية والبيارات وغيرها، جزءاً من الناتج القومي للكيان الصهيوني. ولذلك أشارت الاحصاءات الخاصة بالاقتصاد الاسرائيلي الى حدوث نمو اقتصادي مقداره ٢٩,٧ بالمئة في العام ١٩٥١ وحده. ولمّا كان العام ١٩٥١ هو أول عام لبداية جمع الاحصاءات الاقتصادية، وثالث عام لاستيعاب الممتلكات الفلسطينية، فان معدل النمو خلال العامين ١٩٤٩ و١٩٥٠ ربما كان أعلى من معدل نمو العام ١٩٥١ بكثير.

في تعليق على أهمية الممتلكات العربية في بناء الاقتصاد الاسرائيلي، كتب دان بيرس، وهو كاتب واستاذ جامعة اسرائيلي: «ان الممتلكات التي تركها الفلسطينيون كانت من أهم العوامل التي ساهمت في امداد اسرائيل بمقوّمات الوجود؛ ٣٥٠ مستعمرة يهودية من بين ٣٧٠ مستعمرة تم بناؤها خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣ أقيمت على أراض اعتبرت في حينه ' أملاك غائب ' . في العام ١٩٥٤، كان حوالى ثلث سكان اسرائيل يعيشون على اراض من جملة املاك الغائبين؛ كما ان حوالى ثلث المهاجرين الجدد استقروا في مدن كانت ملكاً للعرب. لقد ترك العرب وراءهم مدناً بكاملها، مثل يافا وعكا واللد والرملة وبيسان والمجدل: ٣٨٨ مدينة وقرية، ومعظم أحياء ٩٤ مدينة وقرية أخرى احتوت على